ATLAS

אטלס

أطلس

للدراسات الإسرائيلية

Atlas Center For Israeli Studies

عوامل صمود ممالك الخليج

* التخويف والقمع *

صادر عن

مركز دراسات الأمن القومي

ترجمة

مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

غزة - فلسطين

عوامل صمود ممالك الخليج: التخويف والقمع

يؤال جوزنسكي

كما أشرنا سابقًا، الأنظمة في دول المعاشات بالخليج تستخدم ثراءها لترشي مواطنيها ولتشتري الهدوء لنفسها، ما هو ثمن الهدوء؟، وفق أحد التقديرات في العام 2011 فقط أنفقت دول الخليج 150 مليار دولار لتخفض مستوى الألهبة، لكن الأنظمة لم تكتفِ بذلك فحسب لكي تبعد الجماهير عن الشوارع؛ فقد عملوا - إضافة إلى ذلك - على الإخافة والتحريض، واستثمروا موارد كثيرة لشراء أدوات باهظة الثمن ومتطورة للشرطة والسيطرة على الجمهور.

من هذه الناحية، الأنظمة في الخليج لا تختلف جوهريًا عن دول الشرطة في أماكن أخرى في العالم، دول الخليج قامت بأساليب رقابة متطورة، واستخدمت المرتزقة ضد المتظاهرين، وأسكتت تقريبًا أي تنظيم اجتماعي مدني حقيقي في إطار مواجهتهم مع موجة الاحتجاجات. لقد نجحت هذه الدول بفعل ذلك - من بين كثير من الأسباب - بسبب عدم مبالاة المجتمع الدولي أمام الخرق الممنهج لحقوق الانسان على أراضيها، اللامبالاة الدولية بلغت ذروتها في سبتمبر 2015 عندما اختيرت العربية السعودية لتترأس مؤتمر حقوق الانسان التابع للأمم المتحد ة، هذه اللامبالاة نابعة من الرغبة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وعلى الوصول إلى اقتصاديات الخليج.

الواقع يظهر ان هناك عددًا كبيرًا من العاطلين عن العمل في دول الخليج، وجيوب فقيرة كثيرة، وموارد في تناقص، واقتصاديات فشلت إلى حد كبير في تجربة تنويع مصادر دخلها وبأن لا تكون مرتبطة بالنفط فقط. إضافة إلى ذلك في هذه الدول يوجد عدد كبير من السكان من المواطنين الشباب المتحضرين والمثقفين الأعضاء في شبكات التواصل الاجتماعي وغير المستعدين لمواصلة العيش حسب القواعد القديمة، هؤلاء المواطنين الشباب يبدون علانية بغضهم للوضع القائم، ويخشى الكثير من المراقبين التضامن مع حركات الاحتجاج في المنطقة.

الدراسات حول الخليج لا تقدر بشكل صحيح مكون الإكراه الموجود في جميع الأنظمة الملكية هناك؛ ربما لأن الانتفاضات تقمع في الأغلب حتى قبل استخدام القوة. دول الخليج هي ذات نسبة أفراد الشرطة الأعلى في العالم مقارنة بأعداد المواطنين، إليك مثلًا: في البحرين هناك 1867 شرطي لكل 100 ألف مواطن، بينما في الكويت هناك 1065 شرطي لكل 100 ألف مواطن، المتوسط العالمي (الذي يتضمن 97 دولة) يبلغ حد 303 شرطي فقط لكل 100 ألف مواطن، إضافة إلى ذلك تحرم هذه الدول التجمعات السياسية

المعارضة، حتى وإن لم تكن عنيفة. عامل آخر يسهم في حصانة الأنظمة في دول الخليج، وهو ولاء الأذرع الأمنية واستعدادها للدفاع عن المنظومة القائمة في وجه التحديات الداخلية.

قوات الأمن في البحرين لم تتردد في استخدام الأدوات القمعية الوحشية ضد المتظاهرين في البلاد، والذين كانوا في الأغلب من الشيعة. في إطار المجهود خارج حركات المعارضة، اتهم في يونيو 2015 قائد المعارضة - والذي يترأس أيضًا الحزب الشيعي في المملكة - الشيخ علي سلمان بالتحريض على التمرد وعلى الكراهية، وحكم بأربع سنوات اعتقال فعلي.

عُمان استخدمت القبضة الحديدية بنفس المستوى ضد المعارضة، في العام 2012 ضاعفت نمط الاعتقالات بحق النشطاء على شبكات التواصل الاجتماعي ممّن دعوا إلى الإصلاح السياسي، وعلة الاعتقال كانت "إهانة السلطان"، إلى ذلك وفي العام 2013 سارع السلطان قابوس بالعفو العام عن معظمهم.

في الكويت - المملكة ذات التاريخ الأطول من بين جميع دول الخليج في حرية التعبير نسبيًا - اعتقل 25 مواطنًا في العام 2013، من بينهم ثلاث أعضاء برلمان سابقين بتهمة "إهانة الأمير" في الخطابات والإعلانات على الشبكات الاجتماعية. في ذات العام حكم عضو البرلمان السابق مسلم البراك، الذي حصل على أغلبية الأصوات في انتخابات مايو 2009 وفبراير 2012، في محكمة في الكويت بخمس سنوات اعتقال بسبب إهانة الأمير، في أعقاب هذه الحوادث اقترحت الحكومة قانونًا إعلاميًا جديدًا يقضي بفرض غرامة على كل من يتهم بإهانة الأمير أو أي رجل حكومة رفيع، مبلغ التعويض - هكذا تقرر أن يكون - مليون دولار أمريكي.

النظام في العربية السعودية نشر في ابريل عام 2011 مرسوم يقضي بمنع الصحفيين من نشر محتويات "تخدم مصالح الأجانب وتضعف الأمن القومي"، هذا المرسوم قيّد الحرية المحدودة أصلًا الممنوحة للصحفيين السعوديين إلى حد كبير. نشطاء المعارضة اعتقلوا عدة مرات في العربية السعودية منذ اندلاع الربيع العربي، أحد الأحداث البارزة بهذا الخصوص هو اعتقال رائف بدوي في العام 2012، وهو مدون وناشط سعودي، بعد ان أهان المؤسسة الدينية في الدولة، وقد حوكم وصدر بحقه حكمًا بقضاء سبع سنوات بالحبس و600 جلدة.

استخدام الاعتقالات الجماعية مقبول أيضًا على الإمارات المتحدة، قوات أمنها اعتقلت 94 ناشطًا سياسيًا محسوبين على الاخوان المسلمين، وحوكموا بداية العام 2013 على القيام باتصالات مناهضة للدولة، في يوليو 2013 أدين 68 من بينهم وحكموا بفترات حبس

مختلفة. في المقابل أغلقت السلطات في الإمارات المتحدة المكاتب المحلية للمركز القومي الديمقراطي وصندوق كونراد أديناور (منظمتين، الأولى أمريكية والأخرى ألمانية، شبه حكوميتين، دفعتا باتجاه الحرية السياسية والإصلاح)، وكذلك المكاتب المحلية التابعة مراكز البحث مثل Gulf Research Center.

حتى في قطر الهادئة نسبيًا، والتي توحي على الأغلب بمظهر من الاستقرار والانفتاح، اعتقل شاعر في العام 2011، وبعد ذلك حكم عليه بالمؤبد بسبب "إهانة الأمير" بعد نشره قصيدة تأييد للربيع العربي. في سبتمبر 2014 صادق أمير قطر على قانون يسمح بمعاقبة كل من ينشر على الانترنت محتوى يضر بـ "القيم الاجتماعية" للدولة أو "النظام العام ".

في ديسمبر، أعلن مجلس التعاون الخليجي عن إقامة شرطة إقليمية مشتركة للدول الأعضاء في المنظمة "تحسين التعاون ضد تجارة المخدرات وتبييض الأموال والإجرام الموجه"، هذا التعاون توسع سريعًا لمواجهة الاحتجاجات الاجتماعية. إليك مثلًا: قوات مسلحة تابعة لدول المنظمة أرسلت لمساعدة البحرين عام 2011 عندما واجهت الاحتجاجات المستعرة ضد العائلة المالكة. نموذج آخر: في يناير 2016 اعتقل في البحرين زعيم ديني شيعي إثر مشاركته في الاحتجاجات ضد العربية السعودية بسبب إعدام الشيخ نمر النمر بأيدي السلطات السعودية.

الأمر كذلك في حين ان الأردن والمغرب سعتا إلى تطوير ما في أنظمتها السياسية في استجابة للانتفاضات العربية الواسعة، والممالك في الخليج اتخذت بشكل عام أسلوبًا مناقضًا، لكن يبدو ان ليس لدى هذه الممالك خيارات كثيرة؛ إذ أن أي أسلوب آخر بالفعل كان سيؤدي إلى انهيار كبير في قوة العائلات المالكة.

ترجمة ونشر

مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

Atlas Center For Israeli Studies

Website: www.atls.ps

Email: atlas.ps@hotmail.com

Facebook.com/atlas.ps1

Tel. : 0097082834064

Mobile: 00970592826767

جميع الحقوق محفوظة

يناير 2017